في ظل تعاظم الاحتجاجات واتساع رقعتها:

نتنياهو يعلن عن تأجيل التشريعات القضائية لإجراء حوار ومحاولة التوصل الى توافق واسع

(Photo by Amir LevyGetty Images)

(Photo by Amir LevyGetty Images)

● قادة التظاهرات لم يقتنعوا بخطاب نتنياهو : " لا نصدق الحكومة " ● رئيس حزب " يسرائيل بيتينو "ليبرمان يُبلغ رئيس الدولة : " لن نشارك بجلسات الحوار " ● رئيس الدولة يلتقي ممثلي الاحزاب العربية في اطار اللقاءات التشاورية التي يجريها مع كافة الاحزاب بشأن الحوار للتوصل الى تسوية

من عماد غضبان مراسل صحيفة بانوراما

قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، منتصف الأسبوع، إنه سيرجئ مواصلة التشريعات القضائية التي تثير انقساما واسعا في المجتمع الاسرائيلي. وجاءت اقوال نتنياهو هذه، في نطاق خطاب القاه وسط ازمة سياسية متصاعدة وفي ظل تفجر احتجاجات عارمة، خلال الأيام الاخيرة، بعد قيامه بإقالة وزير الامن يوآف جالنت من منصبه، وفي ظل المطالبة بوقف التشريعات المتعلقة بجهاز القضاء.

وقال نتنياهو: "من منطلق الرغبة في منع شقاق في الأمة، قررت تأجيل القراءتين الثانية والثالثة من أجل التوصل لتوافق واسع في الآراء".

وقال نتنياهو في خطابه:" قبل 3 الاف سنة هنا في القدس حدثت قصة الوالدتين المعروفة مع الملك سليمان، اليوم طرفا النزاع يدعيان بحب الطفل .. انا اريد ان الغي هذا النزاع ولكن شيء واحد لا اقبله، هناك جزء يريد ان يقسم الدولة الى أجزاء، يتصرف بالعنف ويدعو للرفض (اداء الخدمة) ، دولة اسرائيل لا يمكن ان تكون بدون جيش وجيش لا يمكن ان يكون مع رفض ". وأضاف:" يجب وقف الرفض، غالبية المواطنين لا يريدون تمزيق الشعب وانا غير مستعد ان أمزق الشعب، خلال 3 اشهر دعوت لمحادثات، فنحن لا نقف امام اعداء بل امام اخوة، في ازمة مثل هذه يجب ان نتصرف جميعا بمسؤولية . . . اعلن كرئيس حكومة بانني سأعلق التشريعات لاتاحة الفرصة للوصول الى توافق واسع بشأن التعديلات القضائية ".

قادة التظاهرات لم يقتنعوا بخطاب نتنياهو : " لا نصدق الحكومة "

على صعيد متصل ، لم يقتنع قادة التظاهرات ضد خطة الحكومة المتعلقة بالتغييرات في جهاز القضاء بالخطاب الذي ألقاه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، والذي تعهد فيه بتجميد تشريع بنود الخطة والتوجه لحوار مع المعارضة. وقال نداف جالئون، المتحدث بلسان المنظمات والجمعيات الشريكة في تنظيم الاحتجاجات:" أحد ميزات هذه الاحتجاجات أننا لا نصدق هذه الحكومة ". وتابع جالئون يقول:" تصريحات شركاء نتنياهو في الائتلاف الحكومي لا تبشر بخير". ومضى جالئون يقول:" شركاء نتنياهو قالوا بشكل واضح انهم سيعودون بعد فترة الى تشريع قانون تعيين القضاة وقوانين أخرى، ومنها قوانين لا زالوا يعملون على تشريعها الان، مثل اقامة الحرس القومي للشخص الأكثر تطرفا والأكثر خطرا على دولة إسرائيل ". واسترسل جالئون يقول:" للأسف نحن نعلم انه على ما يبدو لن يكون هنالك حوار حول أهم الأمور بالنسبة لدولة إسرائيل، الدستور مثلا، وادراج قانون حقوق الانسان والحقوق الأساسية وأمور أخرى من شانها مساعدة جهاز القضاء. لدينا هنا جهة متطرفة جدا تريد القضاء على جهاز القضاء ".

رئيس حزب " يسرائيل بيتينو " ليبرمان يُبلغ رئيس الدولة : " لن نشارك بجلسات الحوار "

على صعيد متصل، أفادت مصادر إعلامية " ان رئيس حزب " يسرائيل بيتينو " عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان، أبلغ رئيس الدولة يتسحاق هرتسوغ ان حزبه قرر عدم المشاركة في جلسات الحوار التي يقودها رئيس الدولة للتوصل الى تفاهمات بخصوص التعديلات في جهاز القضاء". ونقلت نفس المصادر عن ليبرمان قوله:" طالما أن الائتلاف الحكومي لم يسحب اقتراحات القوانين، لن نشارك بالحوار". يأتي ذلك في الوقت الذي يأمل فيه رئيس الدولة " ان يساهم قرار وقف تشريع البنود في الكنيست في تهدئة الأوضاع في الدولة، والتوصل الى نتائج إيجابية مع اتفاق موسع يشمل كل الأطراف ".

رئيس الدولة يلتقي ممثلي الاحزاب العربية في اطار اللقاءات التشاورية التي يجريها مع كافة الاحزاب

على صعيد متصل ، التقى رئيس الدولة يتسحاق هرتسوغ يوم الأربعاء، ممثلين عن قائمة تحالف الجبهة والعربية للتغيير، والقائمة العربية الموحدة، في اطار المشاورات التي بدأت في مقر إقامة رئيس الدولة، منتصف الاسبوع، بعد اعلان رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وقف تشريع بنود خطة التغييرات في جهاز القضاء، في ظل الاحتجاجات العارمة التي تشهدها البلاد. وقال د. احمد الطيبي لموقع بانيت وصحيفة بانوراما: " الاحتجاجات كانت ناجحة، ولا يمكن ان تنتهي بألاعيب بنيامين نتنياهو، والأهم من ناحيتنا كجماهير عربية أن مطلبنا ديمقراطية فيها مساواة للجميع، لذلك يجب ان يتم سن قانون أساس المساواة وكذلك إلغاء قانون القومية، والعمل على أن يكون جهاز القضاء خاليا من التمييز ضد العرب". ومضى د. الطيبي قائلا لموقع بانيت وصحيفة بانوراما:" خلاصة القول ، نحن لا نصدق وعود نتنياهو، فقد نجح في الماضي في افشال مظاهرات واسعة بإقامة لجنة أو باطلاق وعود في الهواء. موقفنا ان الديمقراطية لا يمكن ان تتخطى الجمهور العربي وان تكون الديمقراطية لليهود فقط".

الموحدة بعد الاجتماع مع رئيس الدولة : " نسعى لضمان حقوق مجتمعنا العربي وتعزيز مكانته وحمايته من التوجهات العنصرية "

وجاء في بيان صادر عن القائمة العربية الموحدة عقب الاجتماع برئيس الدولة :" اجتمع وفد القائمة العربية الموحدة، النائب د. منصور عباس رئيس الموحدة، بروفيسور راسم خمايسي، بروفيسور خالد غنايم، والمحامي يحيى دهامشة أمين عام الموحدة، صباح الأربعاء مع رئيس الدولة يتسحاق هرتسوغ تمهيدًا لإطلاق المحادثات حول مواقف ومطالب الجهات المختلفة بالنسبة للتعديلات القضائية والدستورية ". واستعرض الوفد أمام الرئيس هرتسوغ " موقف الموحدة المستند لحقنا في المواطنة الكاملة والمساواة التامة والشراكة السياسية المؤثرة، كي نكون جزءًا حقيقيًا من التفاهمات لضمان حقوق مجتمعنا العربي وتعزيز مكانته، وحمايته من التوجهات العنصرية والفاشية ومخاطر استبداد الأغلبية ". كما استعرض أعضاء الوفد " المواقف والمطالب الأساسية من خلال الرؤية الشاملة التي أعدها الوفد، والتي ستُقدّم كورقة موقف شاملة على طاولة المفاوضات، تشمل تعزيز قيم المساواة والديمقراطية واستقلال القضاء وحقوق الإنسان والمواطن والتمثيل المناسب للعرب في جهاز القضاء ودوائر اتخاذ القرار وحقنا في الأمن والموارد المختلفة ".

" مخاوف من مخاطر إعطاء الوزير بن غفير أدوات قمعية عدوانية تجاه مجتمعنا العربي "

وعبّر الوفد عن " مخاوف المجتمع العربي من مخاطر إعطاء الوزير بن غفير أدوات قمعية عدوانية تجاه مجتمعنا العربي بصورة "جهاز الحرس الوطني" الذي يمثّل ميليشيات رسمية ستعتدي على المواطنين وحقوقهم وكرامتهم، وتأتمر بأمر الوزير بن غفير "، وفقا لما جاء في بيان القائمة الموحدة. من جهته أكد الرئيس هرتسوغ على " أهمية المشاركة العربية في المفاوضات وأنها فرصة لتعزيز مكانة المواطنين العرب ودورهم وإيجاد حلول للمشاكل التي يعانون منها ". وختم الاجتماع بتحديد آليات التواصل والحوار بين الأطراف المختلفة ومع طاقم رئيس الدولة.

الجبهة والعربية للتغيير: " إقامة ميليشيات تحت إمرة بن غفير هي أمر خطير "

وجاء في بيان للجبهة والعربية والتغيير : " التقى وفد الجبهة والعربية للتغيير رئيس الدولة يتسحاق هرتسوغ صباح الأربعاء، في القدس، كجزء من دعوته لمتابعة الجلسات التشاورية حول الانقلاب القضائي ". وأكد وفد الجبهة والعربية للتغيير " معارضته للانقلاب القضائي الذي من شأنه المس بحقوق المواطنين العرب وعلى مطلب الديمقراطية الحقيقية للجميع، وفي صلبها إنهاء الاحتلال وإلغاء التمييز العنصري وعلى رأسه قانون القومية ". وحذر الوفد " من خطورة إقامة ميليشيات تحت سلطة بن غفير أو ما يسمى "الحرس القومي"، حيث تعتقد القائمة بأن هذه الميليشيات ستستهدف المواطنين العرب والفلسطينيين في القدس دون رقابة ". وأضاف الوفد، أن " خطة نتنياهو هذه تهدف إلى تحويل النقاش من الانقلاب على الهامش الديمقراطي إلى الصراع القومي ليفلت بجلده من الأزمة التي يمر بها". كما شدد وفد الجبهة والعربية للتغيير على أهمية " بذل جهد أكبر لمحاربة الجريمة في المجتمع العربي بكافة المستويات، وليس عبر قانون خطير كقانون بن غفير الأخير الذي يسمح باقتحام البيوت دون قرار محكمة، والذي يعتبر ذريعة لشرعنة انتهاك حقوق الفرد والمس بحقه في إجراء قضائي كامل نزيه".